وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح– ورقلة-
كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية
قسم علوم التسير
تنظم المؤتمر الدولي الثاني حول

إصلاح النظام المصرفي الجزائري

أ.د : الطيب ياسين
أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر
البريد الإلكتروني :tayeb-pro@yahoo.fr
الهاتف:**061672781**

أ: مطلي عبد القادر
أستاذ مساعد جامعة الشلف
البريد الإلكتروني:Aek_eco@yahoo.fr
الهاتف:**074670948**

عنوان المداخلة : الإندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية
لغة المداخلة :العربية
وسائل عرض المداخلة :power point

ملخص المداخلة: لاشك أن الحاجة للاندماج تزداد إلحاحاً لاسيما بالنسبة للبنوك الصغيرة والتى يعانى عدد كبير منها من مشاكل مالية وهيكلية مزمنة ألقت بظلالها على تفاقم مشكلة الديون المتعثرة فى العديد من البنوك ، إلا أن المكاسب المتوقعة لاندماج تلك البنوك فى كيانات أقوى تفتح باب الأمل لعلاج تلك المشكلات والاستفادة من اقتصاديات الحجم وترشيد تكاليف التشغيل وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية وتوزيع المخاطر، مع دعم الهياكل المالية وتحسين الربحية وزيادة نصيب تلك البنوك من السوق ومن ثم رفع مستوى أداء الجهاز المصرفى ككل.

وفى ضوء ذلك فسوف نستعرض من خلال هذه المداخلة إلى إقتراح الإندماج المصرفي كأداة لرفع أداء المنظومة المصرفية الجزائرية مع إلقاء الضوء على مفهوم الدمج وأهم المبررات التى تدفع البنوك بصفة عامة الى اللجوء الى الاندماج والتحديات التى قد تواجه عملية الدمج، حيث ينقسم البحث إلى:

أولا: ماهية الإندماج المصرفي .

ثانيا: شروط و ضوابط إتخاذ قرار الاندماج المصرفي

ثالثا: مبررات و دوافع الإندماج.

رابعا: نماذج عن عمليات الإندماج على المستوى العالمي .

1 – نماذج الاندماجات في الدول المتقدمة.

2 – نماذج الاندماجات في الدول العربية.

خامسا: الاندماجات العالمية و الإصلاح المصرفي في الجزائر.

Summary interjection:

Undoubtedly, the need to integrate more pressing particularly for small banks, which many of them suffer financial problems and chronic structural cast a shadow over the aggravation of the problem of bad debts in many banks, but the expected gains for the integration of those entities banks in a stronger open the door of hope for the treatment of those problems and take advantage of economies of scale and rationalize operating costs and broaden the base of banking services and the allocation of risk, with the financial support structures and improve profitability and increase the share of such banks from the market and then raise the level of performance of the banking system whole.

In light of that review will be through this intervention to propose integration tool for the lifting of banking performance with the Algerian banking system shed light on the concept of integration and the most important reasons that drive banks in general to resort to integration and the challenges facing the integration process, which is divided search:

First: what the banking merger.

Second: the conditions and controls bank merger decision

Third: justifications and motives integration.

Fourth: examples of mergers at the global level.

1 - models mergers in developed countries.

2 - models mergers in the Arab countries.

Fifth: global mergers and banking reform in Algeria.

الطيب ياسين،
جامعة الجزائر
أ. مطاي عبد القادر
جامعة الشلف

مقدمة:

أصبح موضوع إندماج المصارف فيما بينها أو تملك مصارف أخرى ظاهرة عالمية في الدول المتقدمة ، ترتبط بمواكبة التطورات المتعلقة باتساع الأسواق وتحددها من القيود، فقد شهدت صناعة الخدمات المالية العالمية لاسيما خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي نموا كبيرا وتطورا في الخدمات التي تقدمها وكذا في هياكلها وأحجامها فالقطاع المالي و المصرفي يعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة , وبخاصة العولمة المالية و التي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية, وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها, لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال.

إن القوة الإضافية التي ستنتج عن الاندماجات المصرفية في الدول العربي ستجعل من البنوك المدمجة أكثر استعداد لتقديم خدمات مصرفية ذات قيمة مضافة للزبائن وللمستثمرين من خلال تزويدهم بطائفة متنوعة من المنتجات المصرفية والخدمات ، لقد اعتبر العديد من المختصين والخبراء في المجال المصرفي والمالي أن ظاهرة الاندماج التجارية والاقتصادية تعتبر أحد أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم في الاقتصاد العالمي.

ما مدى فعّالية الاندماج المصرفي في رفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية ؟ و ما الدور الذي يلعبه الاندماج المصرفي في تنمية القدرات التنافسية في ظل المتغيرات التي تعرفها السوق المصرفية الوطنية ؟

ومن اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا البحث قمنا بالتطرق إلى المحاور التالية مستعينين بالمنهج الوصفي في العرض كمايلي:

أولا: ماهية الإندماج المصرفي .

ثانيا: شروط و ضوابط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي

ثالثا: مبررات و دوافع الإندماج.

رابعا: نماذج عن عمليات الإندماج على المستوى العالمي .

1 – نماذج الاندماجات في الدول المتقدمة.

2 – نماذج الاندماجات في الدول العربية.

خامسا: الاندماجات العالمية و الإصلاح المصرفي في الجزائر..

أولا: ماهية الاندماج المصرفي :

لقد تمكن الاندماج المصرفي من تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطط التنمية، بما تقدمه من تسهيلات مناسبة وقادرة في نفس الوقت على حصول على الخبرات الفنية و الإدارية تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل، ولعل من بين الدول التي حدث فيها اندماج بعض البنوك في بنوك أخرى هي انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الولايات المتحدة مثلا فإن عدد البنوك فيها في انخفاض مستمر بحيث يوجد عدد قليل من البنوك التي تسيطر على جزء كبير من الموارد المصرفية ، نتيجة لتزايد طلبات الاندماج و بخاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة التي اتخذت هذه الطريقة كضرورة حتمية لرفع قدراتها التنافسية وترسيخ مبدأ التواجد والاستمرار في السوق المصرفية أن الاندماج المصرفي أصبح يتزايد بشكل كبير نتيجة لمتغيرين أساسيين :

أ- المتغير المتعلق باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية OMC، وهذا المتغير من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

ب- المتغير المتعلق بمعيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن 8% من قيمة الالتزامات المصرفية لأي بنك، أضف إلى ذلك المتغيرات الأخرى كالتقدم التكنولوجي وتطور المعلوماتية وتكريس ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الاتحاد الأوروبي و النافتا وتكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا .

باعتبار الإندماج المصرفي يعمل على الانتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل فإنه يحاول تحقيق عدة أبعاد أهمها [1]:

البعد الأول: المزيد من الثقة الطمأنينة و لأمان لدى العملاء والمتعاملين.

البعد الثاني:خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية وفرص الاستثمار

البعد الثالث :إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ,ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة والتي تسمح له بكسب قيمة وميزة تنافسية أفضل .

I التعريف بالاندماج المصرفي

تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفي على " انه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد ، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل أتمام عملية تكوين المصرف الجديد" [2]

كما يرى البعض إن الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة أو إسم مشترك بينهما ، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج ، ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.

يعبر الدمج المصرفي عن اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة ، وقد يؤدى هذا الدمج إلى زوال كافة البنوك المشاركة في تلك العملية وظهور كيان مصرفي جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه Consolidation .

أما إذا ترتب على عملية الدمج زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه إلى البنك الدامج الذي يمتلك كافة حقوق البنك المدموج ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير فيطلق على تلك العملية Marger .

من ناحية أخرى قد يكون الدمج جزئياً من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للبنوك وهو ما يعرف بالاستحواذ Acquisition.

II **أنواع الاندماج المصرفي** : يمكن تقسيم الدمج المصرفي إلى عدة أنواع وفقاً لما يلي :

أ . وفقاً لطبيعة النشاط

يمكن تقسيم الدمج المصرفي إلي :

* **الدمج الأفقي Horizontal Marger** : وهو الدمج الذي يتم بين بنوك تعمل في نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها، كالبنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة ... الخ وذلك بهدف زيادة النصيب السوقي [4] .
* **الدمج الرأسي Vertical Merger** : هو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المحافظات وبنك رئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتداداً للبنك الكبير. ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة .
* **الدمج المختلط(المتنوع): Conglomerate Merger** : هو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة ، و يوجد ثلاث أنواع من الاندماجات المتنوعة و تتمثل في[5] :
  - الاندماج بغرض إمتداد المنتجات بتوسيع خطوات إنتاج الشركات.
  - الاندماج بغرض الإمتداد الجغرافي للسوق على الشركتين.
  - الاندماج بغرض بتنويع البحث ، ويشمل أنشطة تجارية متنوعة و غير مرتبطة ببعضها البعض، و لا يمكن أن تكيف على أنها إمتداد للسوق .

ب . وفقا للعلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

يمكن تقسيم الدمج المصرفي إلى [6]:

***الدمج الطوعي Voluntary Merger** : هو الدمج الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، ومن ثم يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج أو القيام بشراء أصوله.

***الدمج القسري Involuntary Merger** : هو الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية حيث يتم هذا النوع من الدمج بين بنك متعثر وآخر ناجح وغالباً ما يتم عن طريق قانون يشجع البنوك على الاندماج مقابل إعفاءات ضريبية مشجعة ، أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات البنك المدموج .

*الدمج العدائي **Hostile Takeover** : هو الدمج الناتج عن قيام أحد البنوك (البنك المغير) بالاستيلاء على أسهم أحد البنوك الأخرى (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه وغالباً ما يتم دون موافقته، من خلال عرض سعر مغرى للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة .

الجدير بالذكر أن نطاق عمليات الدمج لا ينحصر داخل حدود الدولة فقط بل يمكن أن يتعداه إلى الدول الأخرى Cross-Border .

ج– وفقًا لمعيار نتيجة الاندماج: ويشمل هذا المعيار مايلي [8]:

***الاندماج الكامل :**ويعنى اندماج بنكين أو أكثر فنيا وإداريًا في كيان واحد جديد يحمل اسم بنك جديد.

***الاندماج الجزئي :**ويقصد به دمج بعض الأنشطة أو أكثر للبنكين أو توحيد ا لإدارة مع بقاء كيان كل بنك مستقلا عن الآخر، وخصوصًا من الناحية الفنية.

جـ– الإندماج المصرفي بمعايير أخرى: هناك عدة أنواع تقسم طبقا لبعض الشواهد العلمية و التجريبية و من أهمها[9] :

* **الإندماج بالابتلاع التدريجي:** يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه.

* **الإندماج بالحيازة** : يتم من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه أو المندمج.

* **الإندماج بالإمتصاص الإستعابي:** يتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل : العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية و عمليات الإئتمان...الخ.

* **الإندماج بالضم** : يتم على مجلس إدارة موحد للبنكين معا.

* **الإندماج بالمزج:** يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لينتج كيان مصرفي جديد خليط بين البنكين.

III إيجابيات وسلبيات الاندماج بين البنوك:

أ– الإيجابيات المستهدفة من عمليات الاندماج بين البنوك :

* **تقليل المخاطر** : ذلك أنه فى ظل سياسات التحرر وانفتاح الأسواق ترتفع درجة المخاطر وتزداد سرعة انتقالها بين الأسواق ، بما يعرض المصارف الصغيرة بصورة خاصة لمخاطر التعثر والإفلاس.

* **زيادة رأس مال البنوك المندمجة** : بما يجعلها أقل تأثرًا بالمشاكل التي قد تتعرض لها ، ويمكنها من ترويج الاستثمار وإدارة العمليات بنجاح[10].

***تنامي القدرات التسويقية** : مع زيادة قدرة البنوك على جذب الودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل.

***زيادة القدرة على الاستثمار فى مجال التكنولوجيا المصرفية والمالية** : خاصة الاستثمار فى الوسائل المعلوماتية ووسائل الاتصال المتطورة بما يكفل استخدامها فى زيادة الخدمات المصرفية ورفع مستوى القائم منها مع خفض التكلفة.

*تنامي القدرة على تقديم خدمات البنوك الشاملة التي يحتاجها العملاء ،مثل الخدمات المتعلقة ببطاقات الائتمان التي تصدرها البنوك ، وإدارة المحافظ الاستثمارية للعملاء ، وتأسيس شركات الاكتتابات الجديدة وأعمال السمسرة.

* **تكوين كيانات ضخمة** ، تعمل وفقًا لمتطلبات التعامل فى أسواق المال الدولية فى ظل الاتجاه إلى عولمة الأسواق بما يتيح لها القدرة على المنافسة محليًا وخارجيًا[11]:

ب– السلبيات المحتملة للاندماج بين البنوك :

* **صعوبة مزج الثقافات** وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية.

* **احتكار عدد محدود من البنوك للسوق المصرفي** ، وما يترتب عليه من غياب دوافع التجديد والتطوير فى الخدمات المصرفية ، وتحديد أسعار الخدمات بصورة مبالغ فيها.

* **تنامي احتمال إقصاء أعداد كبيرة من العمالة المصرفية** ، فى ظل السعي للوصول للحجم الأمثل للعمالة.

*التأثير السلبي على نمط الإدارة وخاصة فى مراحل الدمج الأولى نتيجة تخوف بعض المديرين بالبنوك من فقدان وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية.

* **احتمالات تزايد الروتين الإداري بالبنوك:** والاتجاه نحو المركزية فى القرارات المصرفية مما قد يخفض أو يحد من كفاءة البنك[12].

* **احتمالات رفض العملاء التعامل مع البنك الجديد** خلافًا لبنكهم الأصلي، ذلك أنه يوجد نوعية من العملاء تفضل التعامل مع بنك صغير الحجم يتمتعون فيه برعاية أكبر لاعتبارهم من كبار العملاء فى هذه البنوك ، وهو ما لا يتوافر فى البنوك الكبيرة.

* **إلغاء بعض الفروع بالبنوك تحقيقًا للدمج المصرفي** ، فى إطار التنسيق الجغرافي للفروع.

*الأعباء والتكاليف المالية التي يمكن أن يتحملها البنك الدامج لإعادة هيكلة البنك المدموج إذا كان الأخير يعانى من التعثر[13].

ثانيا:شروط و ضوابط إتخاذ قرار الاندماج المصرفي:

I– شروط الاندماج المصرفي: هناك عدة شروط يجب أن تتوافر لنجاح الاندماج المصرفي ومن أهمها[14]:

1- إن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.

2- أن بتم اختيار إسم الكيان الجديد و مجلس الإدارة و مختلف الخدمات المصرفية التي سيتم التعامل بها .

3 – إن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج

4- إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين التنظيمية وكذا والقرارات.

5- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي .

II – ضوابط نجاح الاندماج المصرفي:لنجاح الدمج لابد من :

1- إن يسبق الاندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية و تصفية الديون.

2- تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له ويكون ذلك تحت إشراف السلطة النقدية (البنك المركزي) من حيث سلامتها ومدى دقة نتائجها

3- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصرف جديد، وذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج.

4- عدم اللجوء إلي الاندماج الإجباري للبنوك إلا في حالات الضرورة القصوى كالإختلال الكبير في السيولة التسيير وضعف الإشراف المالي .

5- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها

6- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقه على حالات الاندماج في البنوك المحلية .

7 –لنجاح الاندماج المصرفي ينبغي على المصرف الجديد ا ن يتصف بالشمولية (بنك شامل) وذلك لتساير التغيرات والتطورليزداد ويتعاظم دورها في النشاط الاقتصادي وتحقق معدلات نمو مرتفعة وذلك بان تقوم بأداء وتقديم كافة الأنشطة والخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية ووظائف تنموية [15] :

أ- وظائف تقليدية: مثل قبول الودائع ومنح القروض و أداء الخدمات المصرفية المتعلقة بالنشاط التجاري كفتح الاعتماد المستندية وإصدار خطاب الضمان وتحصيل الشيكات وإجراء التحويلات .

ب- وظائف غير تقليدية :مثل المبادلات والعقود الآجلة والتأجير التمويلي والخدمات الشخصية ونشاط أمناء الاستثمار وإعداد دراسات الجدوى وأداء عناصر الترويج اللازم للمشروعات ، وكذلك الدمج والتوريق والوساطة وإدارة كل من الاكتتاب في الشركات وصناديق الاستثمار واعمال الوساطة في مجالات التأمين والشحن .

ج- وظائف تنموية مثل المساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية في مختلف النشاطات والقطاعات ، وتمويلها وتابعتها إداريا وضمانها لدى الغيروالاشتراك في تمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة والمدن المتخصصة .

د – القيام بدور فعال في تشجيع التصدير وتنشيط سوق الأوراق المالية ودعم الصناعات الصغيرة .

ثانيا : مبررات ودوافع الإندماج :

تشير الدراسات الاقتصادية إلى وجود دوافع ومبررات متعددة لدمج البنوك من أهمها :

I. . الدوافع الداخلية:

أ- تحقيق وفورات الحجم (Economies of Scale)

تتحقق وفورات الحجم الكبير بالنسبة للبنوك من خلال[16] :

* **الوفورات الداخلية** : الناتجة عن إمكانية حصول البنوك المندمجة على التكنولوجيا المصرفية والمالية المتطورة والتي تعتبر من أهم وسائل زيادة القدرة التنافسية لتلك البنوك.

* **الوفورات الإدارية** : الناتجة عن إمكانية استقطاب أفضل الكفاءات وتنمية مهارات وخبرات المدراء والموظفين، فضلاً عن خلق إدارات متخصصة، مما ينعكس إيجابياً على سير العمل وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء ودعم الرقابة الداخلية .
* **الوفورات الخارجية** : الناتجة عن إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين نظراً لأن البنوك المندمجة تصبح في وضع أقوى مالياً .

ولاشك أن هذه الوفورات (الداخلية والإدارية والخارجية) تكون سبباً رئيسياً في تخفيض التكلفة بوجه عام وزيادة القدرة التنافسية للبنوك المندمجة .

ب- تحقيق متطلبات النمو والتوسع:

يعد الدمج من أفضل الوسائل للنمو والتوسع خاصة في حالة ضيق نطاق الأسواق المحلية نظراً لاشتداد المنافسة وانخفاض الوعي المصرفي وعدم تنويع الأنشطة ... الخ بالإضافة إلى تقييد عملية إنشاء البنوك الجديدة من قبل السلطات النقدية في داخل نطاق الدولة، حيث تؤدى الاندماجات لزيادة قدرة البنك على تنويع منتجاته وأنشطته بالإضافة إلى توفير إمكانية الانتشار الجغرافي السريع بالسوق دون تحمل تكلفة بدء الدخول فيها ومن ثم يحقق الدمج تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي المحلى والخارجي وزيادة حصته ونشاطه بأقل تكلفة ممكنة .

ج- الدافع التنظيمي:

وهو أحد الدوافع الهامة التي تدفع السلطات النقدية إلى اللجوء إلى الدمج المصرفي والتشجيع عليه وذلك بغرض تنظيم الجهاز المصرفي بالصورة التي تزيد من قوته وتدعم سلامته وبما يتواءم مع التطورات التي يمر بها الاقتصاد القومي ويجنبه حدوث هزات مصرفية تؤثر سلبياً على الثقة فيه فيما لو تركت بعض المؤسسات المصرفية لتواجه مصيرها مثل الإفلاس أو التصفية .

د- مواجهة حالة التمصرف الزائد (Over Banking)

حيث يؤدى صغر حجم السوق المصرفي في بعض الدول قياساً بعدد المؤسسات المصرفية فيه إلى عدم كفاءة الأداء وانخفاض الإنتاجية في هذه الأسواق وإهدار الإمكانات وبالتالي تراجع في معدلات العوائد على توظيفات واستثمارات البنوك وعملائها .

ومن ثم يصبح اللجوء إلى الدمج المصرفي من أهم الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للحد من عدد المؤسسات المصرفية بهدف تنقية القطاع المصرفي وتفادياً للمصاعب المالية أو التصفية التي قد تعترض بعض البنوك .

II. الدوافع الخارجية:

أ- عولمة الخدمات المالية :

حيث أضافت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية بعداً جديداً لضرورة الاندماج، وذلك لما تفرضه تلك الاتفاقية من فتح أسواق الخدمات المالية في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية والتي تمثل حوالي 95% من سوق الخدمات المالية على مستوى العالم ، ومن ثم فقد أصبحت المنافسة عالمية في داخل إقليم الدولة وخارجها وأصبح الدمج أحد الأساليب الفعالة لتدعيم البنوك لمراكزها في الأسواق ومواجهة تلك المنافسة المحتدمة .

كما أن تنامي ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض ومن ثم تشابك العلاقات بين أطراف التعامل في تلك الأسواق جعل من السهل انتقال الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق والبنوك المختلفة وبالتالي تصبح البنوك الصغيرة بصفة خاصة أكثر عرضة لمخاطر التعثر والإفلاس، ومن ثم يصبح الدمج إحدى الوسائل الرئيسية لإنشاء كيانات مصرفية عملاقة قادرة على مواجهة تلك المخاطر والتغلب عليها .

ب– الثورة التكنولوجية:

ساهمت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات في إعادة هيكلة الخدمات المالية، حيث حدث تغير كبير في أعمال البنوك وأنشطتها وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل والتي تحتاج إلى استثمارات تكنولوجية عالية التكلفة مما جعل معه الاتجاه إلى الاندماج أحد الوسائل الهامة لزيادة قدرة البنوك على تبنى برامج لزيادة الإنفاق الاستثماري في هذا المجال.

ج . التوافق مع المعايير الدولية:

حيث يؤدى الاندماج إلى زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك المندمجة ودعم مركزها المالي بما يمكنها من استيفاء المعايير الدولية مثل معايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال وهو ما يمكنها من مواجهة المخاطر ويزيد من قدرتها على مواجهة تحديات العولمة .

وهناك أهداف أخرى تتمثل في[17]:

1 – المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

2 – خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد ، وخلق فرص استثماراكثر عائدا واقل مخاطرة .

3 – إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة ، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة

4– الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة ، القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة ، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد ، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الأنترنيت ....إلى غير ذلك .

ثالثًا :نماذج عن عمليات الاندماج على المستوى العالمي:

I – نماذج عن الاندماجات في الدول الغربية : شهدت الآونة الأخيرة تنامي وتيرة الإندماجات بين المؤسسات المالية العالمية ، ليبلغ حجم تلك العمليات خلال الفترة (سبتمبر 2004 / سبتمبر2005) نحو 33 مليار دولار ، وهو الأمر الذي من المقدر له أن يتنامى خلال السنوات القادمة، وفى هذا الإطار نشير إلى ما يلي:

- "شراء بنك سانتاندر سنترال اسبانو **Santander Central Hispano** ثاني أكبر البنوك الأسبانية لبنك " آبي**Abbey bank** خامس أكبر البنوك البريطانية ، وثاني أكبر بنك عقاري في بريطانيا ، وهو ما نتج عنه تقدم ترتيب البنك الإسباني في قائمة أكبر ألف بنك عالمي بعشرة مراكز ليحتل المركز 12 مقابل المركز 22 في العام السابق ، وفقًا لترتيب مجلة **The Banker** الصادرة في يوليو 2005.

-شراء بنك " إيه بى إن إمرو " الهولندي لبنك " انتوفينسيتا بنك" الايطالي[18].

-شهد عام 2004 حدوث ثلاثة اندماجات بين ستة من أكبر البنوك الأمريكية وهم:

Fleet Boston مع **Bank of America**

Bank one مع **J.P Morgan Chase**

Union Planters مع **Region Financial**

– موافقة " يونى كريدت بنك "**Unicredit Bank** الايطالي على شراء " اتش فى بى بنك **HVB** " **Group**ثالث أكبر البنوك فى الساحة الألمانية ، وذلك مقابل 16 مليار يورو.

– تقدم بنكا " إيه بى إن إمرو" الهولندي و " بى بى فى إن" الاسباني بعروض لشراء بنوك إيطالية.

-شراء بنك " أوف أمريكا " لمجموعة**" MBNA "** لبطاقات الائتمان مقابل 35مليار دولار.

– شراء " باركليز بنك " الإنجليزي لبنك " ابسا " فى جنوب أفريقيا. [19]

– قيام بنك**HSBC** البريطاني بشراء 20 % من أسهم **Bank of communication** الصيني والتي بلغت قيمتها ٧,١ مليار دولار .

- وقام بنك أوف أمريكا بشراء ٩ %من أسهم**China Construction Bank.**

II – نماذج عن الاندماجات في الدول العربية: شملت عملية الاندماج بعض الدول العربية وهي في حاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها ، حيث يعتبر الاندماج المصرفي احد الآليات الأساسية لتحقيق سوق مصرفية أكثر تنافسية وأكثر تكاملا ، غير أن الاندماجات المصرفية في الدول العربية اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول[20] .

والجدول التالي يظهر حالات الاندماج المصرفي عربيا :

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99/93	لبنان	23حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	أكثر من17 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
2005	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني و بنك مسقط	البنك الوطني العماني
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي
2007	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	البنك الإماراتي الدولي و البنك الوطني لدبي*.	البنك الإماراتي الدولي و البنك الوطني لدبي.

المصدر: إتحاد المصارف العربية ، سبتمبر ، 2007 .

* يعتبر البنك الناشيء عن هذا الإنفاق (إتفاق الدمج) كأكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا برأسمال يصل إلى 32.61 مليار دج ووفقا للإتفاق فإن البنك الإماراتي الدولي يمتلك 66.3 % من الحصص في رأسمال الشركة الجديدة ، و تقدر رسملة البنك الجديد في بورصة دبي 11.3 مليار دولار.

ويلاحظ من الجدول السابق أن لبنان كانت أكثر الدول العربية في حالات الاندماج المصرفي، حيث بلغت تلك الحالات 23 حالة في لبنان وحدها, ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر حيث بلغ عدد الاندماج فيها 17 حالة، بينما حدثت عملية اندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين, كما أن هناك ثلاث حالات اندماج في سلطنة عمان وحالتين في السعودية.

وإذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر, فهي تمثل 0.5 % من إجمالي عملية الاندماج المصرفي العالمية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا مست عملية الاندماج 9000 مؤسسة مصرفية في سنة1992ثم 7000في سنة 1998بعد أن كانت 13000مؤسسة مصرفية, ودولة مثل فرنسا كان لديها حوالي 800 بنك أصبحت 450 مؤسسة مصرفية ثم وصلت إلى 30 بنك ومؤسسة مصرفية وذلك لنفس الفترة.

أ- استعراض التجربة المصرية في إتخاذ قرار الإندماج لرفع مستوى أداء نظامها المصرفي:

أ- مؤشرات أداء الكيانات المصرفية الجديدة التي نشأت من عملية الإندماجات:

أولا : الاندماجات التي تقودها بنوك القطاع العام التجارية:

مثلت بنوك القطاع العام (تجارية ومتخصصة) على مدى عدة عقود مضت – ولا تزال - عصب الجهاز المصرفي المصري ، فعلى الرغم من تنامي الوزن النسبي للبنوك الخاصة والأجنبية فى السوق المحلى إلا أن البنوك العامة لا تزال تستحوذ على ما يربو عن نصف حجم معاملات الجهاز المصرفي ، كما لم تكن تلك البنوك بمنأى عن موجة الاندماجات التي شهدها القطاع المصرفي مؤخراً. (21)

أ– الاندماج بين بنكي مصر والقاهرة: جاء قرار رئيس الوزراء فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٥ بتعيين مجلس إدارة مشترك لبنكي مصر والقاهرة ، تمهيدًا لدمج الثاني في الأول خلال فترة تتراوح ما بين 6- 17 شهراً ، وهو الأمر الذي من شأنه دمج ثاني وثالث أكبر بنوك القطاع العام التجارية لخلق كيان مصرفي كبير ينافس على قمة الجهاز المصرفي.

فوفقًا للميزانيات المعتمدة فى جوان 2004 ، تأتى مؤشرات أداء بنك مصر فى صورته الجديدة بعد الإندماج كما يلي(22):

-ارتفاع حصة البنك من إجمالي المراكز المالية للبنوك لتبلغ نحو5.2 %من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.

- ارتفاع حصة البنك من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي لتبلغ نحو 6.25%.

– ارتفاع حصة البنك من إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي لتبغ نحو7.21 %

– ارتفاع نصيب البنك من إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي ليبلغ 7.16 % .

– ارتفاع نصيب البنك من إجمالي حقوق المساهمين بالجهاز المصرفي لتبلغ 6.19 .

– ارتفاع شبكة فروع ووحدات البنك ليمتلك أضخم شبكة على مستوى الجهاز المصرفي تبلغ 694 وحدة مصرفية.

إلا أنه على الجانب الآخر تبرز عملية الدمج المشار إليها عدد من التحديات بشأن صعوبة إدارة الكيان الجديد والذي سيكون مثقلا بالعديد من المشكلات ومن أهمها مشكلة التعثر المصرفي والعمالة الزائدة وعجز المخصصات.

ب– استحواذ البنك الأهلي على بنكي المهندس والتجارة والتنمية:

قام البنك الأهلي المصري بالاستحواذ على كل من بنك المهندس وبنك التجارة والتنمية (التجاريون) فى شهري أكتوبر وديسمبر 2005 على الترتيب، وهو الأمر الذي من المقدر أن يتمخض عنه عدد من النتائج الإيجابية لاسيما على الوضع التنافسي للبنك ، مثال ذلك(23):

– إرتفاع حصة البنك من إجمالي المراكز المالية للبنوك بنقطة مئوية واحدة ليستحوذ بذلك على نحو8.21 % من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.

– ارتفاع نصيب البنك من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي3.1 نقطة مئوية لتبلغ نحو 1.24 %

– ارتفاع نصيب البنك م ن إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي ب 1,2 نقطة مئوية لتبلغ نحو 25%.

– زيادة عدد الفروع والوحدات المصرفية للبنك بعدد 13 وحدة مصرفية(8 وحدات تابعة لبنك المهندس و 5 وحدات تابعة لبنك التجاريون).

– إتاحة نوعية جديدة من المعاملات المصرفية، حيث يقدم كل من بنك المهندس وبنك التجاريين *خدمات المعاملات الإسلامية*.

يضاف إلى ما سبق أن قيام البنك الأهلي بدمج كل من بنك المهندس وبنك التجاريين لهو أمر يقود إلى تجنب خطر تصفية نشاط هذين البنكين وما كان سيحمله من التأثير بالسلب على السلامة المصرفية وانتظام الأداء المالي.

وعلى الجانب الآخر فإن عملية الاستحواذ المشار إليها تحمل فى طياتها عدد من التحديات التي تتطلب المواجهة الفعالة من البنك الأهلي يأتي في مقدمتها مشاكل القروض غير المنتظمة بالبنكين المشار إليهما ، و كذا عجز المخصصات ، فضلا عن تكاليف إعادة هيكلة الفروع الخاصة بكلا البنكين[24].

جـ– الوضع التنافسي لكل من البنك الأهلي وبنك مصر فى أعقاب عمليات الدمج

من خلال متابعة الميزانيات المعتمدة فى 30 /06 /2004 لكل من مجموعة البنك الأهلي متضمنًا بنكي المهندس والتجاريون مقارنة بمجموعة بنك مصر والقاهرة ، نبين ما يلي[25]:

– احتلال مجموعة البنك الأهلي موقع الصدارة على قمة الجهاز المصرفي المصري فيما يتعلق بكل من المركز المالي ، والقروض.

– احتلال مجموعة بنك مصر موقع الصدارة فيما يتعلق بكل من الودائع ،و رأس المال ، وحقوق المساهمين.

الجدول 1:الحصة السوقية للبنك الأهلي متضمنًا بنكي المهندس والتجاريون مقارنة بمجموعة بنكي مصر والقاهرة طبقًا للميزانيات المعتمدة في 30/06/2004الوحدة (مليار جنيه).

البيان	مجموعة البنك الأهلي			مجموع بنك مصر		
	القيمة	الحصة السوقية %	الترتيب بعد الاندماجات	القيم	الحصة السوقية %	الترتيب بعد الاندماجات
المركز المالي	138.4	21.8	1	136.4	21.5	2
الودائع	111.4	24.1	2	118.1	25.6	1
القروض	73.9	25	1	64.4	21.7	2
رأس الما ل	2.56	12.5	2	3.4	16.7	1
حقوق المساهمين	2	18.9	2	6.2	11.5	1
صافي الأرباح/حقوق المساهمين%	*3.1			3		

المصدر: البنك الأهلي المصري– النشرة الإقتصادية – 2005 ص37 .

*تمثيل صافي أرباح البنك الأهلي في 2004/06/30 مخصوما منها صافي خسائر السنة في بنك التجاريون (30مليون جنيه)وصافي الخسائر في بنك المهندس 123مليون جنيه وذلك في 2004/12/31من 1% إلى 1.5 %.

ثانيا: الاندماجات بين البنوك الخاصة وتعاظم دور البنوك الأجنبية:

تسيطر البنوك الخاصة والمشتركة وفروع البنوك الأجنبية على نحو3.45 % من إجمالي أصول الجهاز المصرفي ونحو1.40 % من الودائع ونحو 3.9 % من القروض وذلك فى نهاية جوان 2004 [26]

وتتميز هذه البنوك – وبخاصة تلك التى يسيطر فيها الأجانب على حصة من رأس المال - بمجموعة من السمات المشتركة أبرزها[27]:

-انخفاض معدلات الفائدة المعلنة على الودائع مقارنة ببنوك القطاع العام وبحيث يصل الفرق في بعض الأحيان من 1 % إلى 5.1 % .

-ارتفاع معدلات العائد عل ى الأصول وعلى حقوق المساهمين مقارنة بالبنوك العامة.

-ارتفاع معدلات التوظيف.

-جودة محفظة القروض.

-استهداف الشرائح العليا من عملاء التجزئة والمشروعات.

-تمركز نشاطها فى مدينتي القاهرة والإسكندرية وبعض المدن السياحية مثل الغردقة وشرم الشيخ وعدد من المد ن الصناعية مثل ٦أكتوبر والعاشر من رمضان.

-التنوع الكبير فى منظومة الخدمات المصرفية ، بالإضافة إلى الخدمات الجديدة في مجال التجزئة المصرفية ولا سيما القروض الشخصية والائتمان الاستهلاكي كما تقدم هذه البنوك بعض خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وأجهزة التليفون المحمول ، كما تهدف مواقعهم على شبكة الإنترنت إلى طرح مجموعة ضخمة من الخدمات المتطورة والصيرفة الاستثمارية فى مجالات التمويل للشركات بأقسامها المختلفة ، وآليات تمويل التجارة للاستيراد والتصديروالتي يستخدم لتنفيذها كافة الإمكانيات المتوافرة لشبكة الفروع والمؤسسات التابعة لتلك البنوك على الصعيد الإقليمي والدولي.

وتشير مجموعة السمات سالفة الذكر إلى أن البنوك الخاصة والأجنبية صارت تمثل منافسًا يعتد به فى السوق المصرية ، وأن الصغر النسبي لحجمها لم يعد يمثل عائقًا أمام تقدمها للحصول على الصفقات الضخمة بل والفوز بهابااللجوء إلى آلية القروض المشتركة وتكوين مجموعات العمل.

ومن ناحية أخرى فإن هذه البنوك صارت تنتهج إستراتيجية جديدة تعتمد على زيادة رؤوس أموالها ، وتوسيع حجم ونطاق أعمالها ، وأصبحت تسعى للانتشار الجغرافي في المدن الصناعية ولم تعد تقصر نطاق تواجدها فى مدينتي القاهرة والإسكندرية فقط[28].

خامسا : الاندماجات العالمية و الإصلاح المصرفي في الجزائر:

لم يحدث أي إندماج لحد الآن في الجزائرعلى الرغم من انه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الأخيرة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول ، الهدف منه زيادة المنافسة والقيام بمختلف أعمال المصرفية.

أ – مختلف البنوك العاملة في الجزائر: [29]

1- البنوك العمومية: وهي تتمثل في :

- صندوق التوفير والاحتياط – cnep والذي أصبح بنكا بتاريخ 6افريل 1997
- القرض الشعبي الجزائري cpa
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- بنك التنمية المحلية BDL
- البنك الوطني الجزائري BNA
- البنك الجزائري للتنمية BNA
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحيةِ CNMA ، تم اعتماده في 6افريل1997:َ

2- البنوك الخاصة : لقد سمح قانون ا لنقد والقرض قانون 10/90 بإنشاء بنوك خاصة، تتمثل البنوك الخاصة فيما يلي : - الخليفة بنك وتم اعتماده في27 جويلية 1998 وتم سحب الاعتماد منه في شهر ماي 2003 .

- بنك الصناعة والتجارةBCIA تم اعتماده في 24 سبتمبر1998 وتم سحب الاعتماد منه وتعيين مصف له في شهر أوت 2003 .
- البنك العمومي المتوسط BGM تم اعتماده في 30 افريل 2000
- CAB (compagnie algérienne de banque) تم اعتماده في 28 أكتوبر 1999 .
- سيتي بنك citi bank وتم اعتماده في 18 ماي 1998
- Arab banking corporation وتم اعتماده في 24 سبتمبر 1998 .
- Natiexis amana banque وتم اعتماده في27 أكتوبر 1999 .
- الشركة العامة Société générale وتم اعتمادها في 4 نوفمبر1999
- الريان الجزائري بنك وتم اعتماده في8 اكتوبر2000
- البنك العربي وتم اعتماده في 15 أكتوبر 2001
- BNP Paribas وتم اعتماده في 31 جانفي 2002
- بنك البركة وتم اعتماده في 3نوفمبر 1990

بالإضافة إلى وجود مؤسسات مالية مثل يونيو بنك وتم اعتماده في7ماي 1995 ، ومونة بنك والذي تم اعتماده في 8 أوت 1998، والبنك الجزائري الدولي والذي تم اعتماده في 21 فيفري 2000[30] .

وتتميز البنوك العمومية الستة بأنها تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني ، حيث تتحصل على 90% من الموارد وتقدم 95% من القروض، بينما البنوك الخاصة حصصها في السوق ضعيفة وذلك للأسباب التالية:

1- التأخر في تحرير القطاع المصرفي الجزائري أمام البنوك الخاصة(قانون النقدوالقرض10/90).

2- التخوف من السوق المصرفية الجزائرية وذالك لهيمنة البنوك العمومية عليه.

3- تتميز البنوك الوطنية الخاصة بأنها توجه أعمالها بصفة اكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة (تمويل الواردات) Financements des Importations .

4- نلاحظ من التحليل السابق أن بعض البنوك الخاصة قد تم سحب الاعتماد منها وهذا سوف يؤدي إلى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أم أ جانب من بقية البنوك الأخرى لاسيما منها البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية والتعاملات المختلفة .

أن هذا التحليل يظهر التمييز بين البنوك العمومية من جهة والبنوك الخاصة من جهة أخرى ، ومن هنا تبرز أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والبنك المركزي(بنك الجزائر) في وضع السياسات وشروط المنافسة للقيام بعملية الاندماج وخاصة من خلال البنوك الخاصة .، وفي هذا الصدد فقد حدد النشور رقم 01/04 الصادر في 28 افريل 2004 الرأسمال المسموح به لتأسيس بنك جديد وهو 2.5 مليار دج أو ما يعادل 36.4 مليون دولار.

إن هذه الزيادة في رأس المال سوف يعزز ويدعم قاعدة رأس مال هذه البنوك ، وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن إن يتحقق من عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الصغيرة، أو بينها وبين البنوك الكبيرة، بحيث تصل إلى الحجم الكبير،مما يجعل المصرف قادر على المنافسة، ويتيح له الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا ا لمتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة .

ب- الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الوطنية:

يعتبر الاندماج المصرفي أحد متغيرات العولمة ، إذ يعمل على زيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح ، كما يعمل على تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية ، ويمكن تلخيص النتائج التي تسفر عنها عملية الاندماج في النقاط التالية [31]:

1- إن الاندماج المصرفي وخاصة فيما بين البنوك الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الإئتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها .

2- التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية ، مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره .

3- خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية.

4 - تحسين كفاءة المسيرين و الإطارات المصرفية مما يؤدي إلى التنويع و الإبداع المستمر في الخدمات البنكية.

5 - زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.

6 - زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرر المالي .

جـ- التحديات التي قد تواجه عملية الدمج

يرى بعض الاقتصاديين أن هناك عدداً من التحديات التي قد تواجهها عملية الدمج بين البنوك في الجزائر لاسيما في الأجل القصير من أهمها :

* المشاكل المتعلقة بالاتفاق على بعض الأمور الخاصة بالاسم والعلامة التجارية للكيان الجديد ونسب التمثيل فى مجلس الإدارة وكيفية معالجة الازدواجية فى بعض الوظائف[32] .
* ظهور بعض المشاكل مثل انخفاض الكفاءة النسبية لبعض العاملين فى مواجهة مستجدات العمل المصرفي فى الكيان الجديد مما يستلزم مزيداً من النفقات الضرورية لإعادة تدريبهم وتأهيلهم .
* المخاوف من صعوبة إحكام الرقابة الداخلية بالكيان الجديد مع اتساع عدد الفروع والعاملين والأنشطة المصرفية المتنوعة والمستحدثة، لاسيما فى المراحل الأولى لنشأة الكيان الجديد.
* التكاليف الكبيرة التي تتطلبها عملية الربط التكنولوجي بين الفروع المنتشرة للكيان الجديد .
* المشاكل القانونية التي قد تنشأ نتيجة لزوال الشخصية المعنوية للبنكين أو أحدهما فيما يختص بعلاقة المتعاملين (دائنين ومدينين) مع الكيان الجديد، وعقود الإيجار وعقود العمل ... الخ.
* قد يؤدى الدمج إلى انخفاض رضاء العملاء نظراً لتغير العاملين وإغلاق بعض الفروع ونقل الحسابات إلى فروع أخرى، ومن ثم فقدان عنصر التفاعل الشخصي بين العميل والعاملين بالفروع وهو أحد العناصر الهامة فى الحفاظ على ولاء العملاء[33] .

الخاتمة:

لقد تمكن الاندماج المصرفي من تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطط التنمية، بما تقدمه من تسهيلات مناسبة وقادرة في نفس الوقت على حصول على الخبرات الفنية و الإدارية تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل، ولعل من بين الدول التي حدث فيها اندماج بعض البنوك في بنوك أخرى هي انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الولايات المتحدة مثلا فإن عدد البنوك فيها في انخفاض مستمر بحيث يوجد عدد قليل من البنوك التي تسيطر على جزء كبير من الموارد المصرفية ، نتيجة لتزايد طلبات الاندماج و بخاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة التي اتخذت هذه الطريقة كضرورة حتمية لرفع قدراتها التنافسية وترسيخ مبدأ التواجد والاستمرار في السوق المصرفية.

إن الاندماج المصرفي و إن كان قد طبق في بعض الدول العربية خاصة لبنان ،الأردن ، السعودية ،جمهورية مصر والإمارات العربية المتحدة, فإنه في الجزائر لم يطبق لحد الآن على الأقل نظرا لأن البنوك العمومية لم ترقى بعد إلى العالمية المصرفية من خلال اعتمادها على الأنشطة التقليدية و نقص التطور التكنولوجي في منتجاتها و أدائها، بينما البنوك الخاصة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب إما لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة, وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمة الاقتصادية بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة، أو لأنها تريد منافسة البنوك الأخرى ولكنها لا تقدر على ذلك نظرا لقلة مواردها المالية وتخلف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم , ومن ثم لا مناص من مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الاندماج المصرفي،إذ لابد ممايلي:

– أن يتم إعداد دراسة جدوى شامل لمشروع الدمج تشتمل أساساً على مقومات نجاح المشروع وايجابياته على الأشخاص من ذوى العلاقة بالبنوك المندمجة من مساهمين وعملاء وعاملين.

–تدعيم خوصصة البنوك في الجزائر تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات المعنية المتمثلة في بنك الجزائر .

– ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي.

– وضع قاعدة قانونية تبين مختلف الإجراءات التي تسبق عملية الدمج وكذا المعلومات والبيانات اللازمة لهذه العملية.

–ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفاعل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية والرقابة على الجهاز المصرفي لاسيما البنوك الخاصة.

الهوامش:

(1) بركان زهية – الإندماج المصرفي و أبعاده على الإصلاح المالي و المصرفي– مجلة أفاق إقتصادية– العدد 04 2005 ص15.

(2) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ص153.

(5) بركان زهية – الإندماج المصرفي و أبعاده على الإصلاح المالي و المصرفي– مجلة أفاق إقتصادية– العدد 04 2005 ص16.

(7) البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الرابع ٢٠٠٥ص50

(8) النشرة الإقتصادية– التجربة المصرية فى الدمج المصرفى إدارة البحوث والترجمة 2005 ص55 .

(9) بركان زهية – الإندماج المصرفي و أبعاده على الإصلاح المالي و المصرفي– مجلة أفاق إقتصادية– العدد 04 2005 ص16 .

(10) صفاء جمال الدين، اندماج البنوك الكبرى فى الدول المتقدمة تهدد المصارف فى الأسواق الناشئة، 2001/2/11 www.ahram.org.eg

(11) اتحاد المصارف العربية، الدمج المصرفى، أبحاث ومناقشات الندوة التى نظمها اتحاد المصارف العربية، 1992ص180 .

(12) بنك مصر– عمليات الدمج والاستحواذ المصرفى وأثرها على القطاع المصرفى والاقتصاد القومى، أوراق بنك مصر البحثية، العدد (5) ، 1999 ص120 .

[13]صفوت عبد السلام عوض الله ، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 ص98.

[14]عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ص173 .

[15]اتحاد المصارف العربية، القطاع المالى العربى فى مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)، فيفري2000 ص – 100

[16]البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الرابع 2005ص50.

[17] بركان زهية – الإندماج المصرفي و أبعاده على الإصلاح المالي و المصرفي– مجلة أفاق إقتصادية– العدد 04 2005 ص17 .

[18] النشرة الإقتصادية– التجربة المصرية فى الدمج المصرفى إدارة البحوث والترجمة 2005 ص75 .

[19]طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص. 203.199.

[20]اتحاد المصارف العربية، القطاع المالى العربى فى مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)، فيفري 2000 ص 107.

[21]عصام مصطفى، دمج البنوك – يعيد الهيكلة ويواجه اختلال التوزيع– مجلة البورصة المصرية، 2004/10/4 ص45 .

[22]مجلة الأهرام الاقتصادية، ملحق خاص للأهرام الاقتصادى، القانون رقم 88 لسنة 2003 بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد، العدد 1799 . 30 جوان 2003 ص75.

[23]حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، القاهرة، 1999 ص50.

[24]بن حمودة محبوب ، قراءة في عولمة المصارف ، مجلة آفاق ، جامعة البليدة ، 2003 ص30 .

[25]هالة حلمى السعيد، قضايا اندماج البنوك مع إشارة للحالة المصرية، بحث مقدم لمؤتمر مواجهة تحديات الإصلاح الاقتصادي في مصر، جوان 2005ص30 .

[26]البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الرابع 2005ص58.

[27] النشرة الإقتصادية– التجربة المصرية فى الدمج المصرفى إدارة البحوث والترجمة 2005 ص60 .

[28]البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الرابع 2005ص58.

[29]Abdelkrim Naas; Le système bancaire algérien; m, L, France , 2003 ,P-280-283

[30]محمد لكساس ، محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقد ية في الجزائر، 2005،ص 20 .

[31]الخطوات والإجراءات المتعلقة بالدمج المصرفي– منشور الإدارة العامة لتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية رقم (2000/10) 27 جويلية 2000م

[32]Zaidy hassan – Maghreb mechrek l’état reste tout puissant –economia n°10.11 aout septembre 2001

[33]ممدوح الولى، دمج البنوك المصرية الجدوى والمخاوف، 2005/9/29، www.islamonline.net